العلاقة بين الصوت والدلالة
من منظور علماء اللغة العرب المحدثين

د. عزاز حسنية
جامعة سيدي بلعباس

لقد كان لعلماء اللغة العرب المحدثين، آراء متباينة بخصوص قضية علاقة الصوت بالدلالة، فلقد انطلقوا من فكرة المناسبة الطبيعية بين الألفاظ ومعانيها، وحصروا أنفسهم داخل هذه القضية، لينتهوا في الأخير إلى إنكارها، وإما إلى الإقرار بها.

ويأتي أحمد فارس الشدياق (ت 1888م) في مقدمة الفريق الأول، الذي تحدث عن تلك القضية، وأشار إليها في كتابه "الساق على الساق"، وذكر في مقدمة هذا الأخير: « أن كل حرف يختص بمعنى من المعاني دون غيره، وهو من أسرار اللغة العربية التي قلّ من تنبّه لها؛ وقد وضعت لهذا كتابا مخصوصا سميته"منتهى العجب في خصائص لغة العرب"»[1]، وقد ناقش فيه العلاقة بين الحرف والمعنى الذي يرمز إليه.

كما تناول الشدياق هذه الحروف بالدقة في الدراسة، وأشار إلى المعاني التي يوحي بها كل حرف قائلا: « من خصائص حرف (الحاء): السعة والانبساط، نحو الابتحاح والبداح، والبراح، والأبطح (...) والساحة والانسياح والسماحة (...) ومن خصائص حرف (الدال): اللين والنعومة والغضاضة، نحو: البراخداة، والقشدة»[2]، كما يشتمل حرف (الدال) أيضا على ألفاظ كثيرة تدل على القوة والصلابة والشدة، نحو التأدد، والتأكيد، والجلمد، والحديد ...[3]، وكل ما له صلابة ومتانة.

كما أشار إلى قضية أخرى، وهي زيادة المباني التي تحمل زيادة في المعاني، حيث يقول: « فلا بد أن يكون الاسم الزائد في اللفظ زائدا في المعنى أيضا »[4]، فالشدياق يسير مسار "ابن جني"، ويردد ما قاله في كتابه "الخصائص" عن القضية نفسها في الباب الموسوم ب "قوة اللفظ لقوة المعنى"، حيث يقول: « فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني، ثم زيد فيها شيء، أوجبت القسمة له زيادة المعنى به »[5].

ويبدو أن الآراء التي أوردها الشدياق في العلاقة بين الأصوات ودلالاتها ليست جديدة، فقد سبقه إليها الأقدمون كابن جني، وابن فارس والسيّوطي، وإنّما له فضل التوسّع فيها، وإعطائها صفة الشمول، وجعلها أصلا لمعجم يشدّ ألفاظ العربية إلى أرومات معنوية بأواصر قوية متينة[6].

ولقد تحمس "صبحي الصّالح" لموضوع الدلالة الصوتية، حيث خصّص في كتابه "دراسات في فقه اللغة" بابًا للحديث عن مناسبة حروف العربية لمعانيها، يقول فيه: « فلما أفاضوا في دراسة هذه المادة اللغوية الصوتية، عرفوا لكلّ حرف صوته صفةً ومخرجا، مثلما عرفوا له إيحاءه دلالة ومعنى »[7]، ثم يقول: « أمّا الذي نريد الآن بيانه، فهو ما لاحظه علماؤنا من مناسبة حروف العربيّة لمعانيها، وما لمحوه في الحرف العربيّ من القيمة التعبيريّة الموحية (...) فكلّ حرف منها يستقلّ ببيان معنى خاص مادام يستقلّ بإحداث صوت معين، وكلّ حرف له ظل وإشعاع، إذ كان لكلّ حرف صدى وإيقاع »[8].

ويتوسع "صبحي الصّالح" في هذه القضية، ويستعين بما جاء عن "السيوطي" من أقوال جمهرة العلماء في المناسبة الطبيعية بين اللفظ ومدلوله، كما أنه مقتنع بما توصل إليه ابن جني فيما يتعلق بالأصوات ودلالاتها.

إنّ ما خلُص إليه "صبحي الصّالح" أن كل صوت يستقل ببيان معنى خاص مادام يستقل بإحداث صوت معين، وهذه العبارة تنفي فكرة الترادف، مثال: فالفعلان (جلس) و (قعد) عُدّا من المترادفات، غير أن التشكيل الصوتي فيها مختلف،

نسخة غير قابلة للطباعة

فمن المنطقي إذن أن يتبع هذا الاختلاف الصوتي اختلافٌ دلاليّ، مع أن الدلالة العامة للفعلين واحدة، وهي الجلوس والقعود، وعلى هذا ينبغي أن يتخذ التباين الصوتي معيارا أساسيا لنفي فكرة الترادف في العربية[9].

ويواصل المناصرون لفكرة وجود علاقة بين الصوت والدلالة، وهذه المرة مع "محمد المبارك" الذي يؤيد الفكرة تأييدا مطلقا وباندفاع قوي في قوله: « ونستطيع أن نقول في غير تردّد أن للحرف في اللغة العربية إيحاءً خاصًّا، فهو إن لم يكن يدل دلالة قاطعة على المعنى، يدلّ على دلالة اتّجاه وإيحاء، ويثير في النفس جوًّا يهيئ لقبول المعنى ويوجّه إليه ويوحي به»[10]، فمبارك يؤكد على أن الصلة بين الأصوات ومدلولاتها ثابتة، ويظهر ذلك خاصة في اللغة العربية.

وهو يخصص بعض المظاهر للدلالة الصوتية، كدلالة الأصوات الطبيعية والأصوات الأبجدية، والأوزان إذ يرى أن « للحرف قيمة دلالية ووظيفية في تكوين المعنى وتحديده، هي في العربية أظهر وأوضح منها في اللغات الأخرى »[11].

وجدنا في بداية هذه المقالة، أن الحرف عند الشدياق يوحي بدلالة الكلمة، بينما هذا الحرف عند "جرجي زيدان" ينوع المعنى الأصلي للكلمة التي تشترك مع ألفاظ أخرى في حرفين هما الأصل المتضمن المعنى الأصلي، أمّا الحرف الثالث الزائد على الأصل، فهو ينوع المعنى تنويعا طفيفا، ويضرب مثالا على ذلك، فيقول: « قط وقطب وقطف وقطع وقطم وقطل جميعها تتضمن معنى القطع، إلا أن كل واحدة منها استعملت لتنوع من تنوعاته، (...) والأصل المشترك بينها (قط)، وهو بنفسه حكاية صوت القطع كما لا يخفى»[12].

وهذا الحرف الزائد لا يحدده "جرجي زيدان" في آخر الكلمة فقط، بل قد يكون الحرف الزائد في الوسط، لقوله: « إلاّ أنّه قد يكون في الوسط، أي بين الحرفين الأصليين كشلق من شق، وفرق من فق، وقرط من قط (...) وقد يكون في أول الكلمة نحو: رفت من فتّ، ولهب من هبّ، ورفض من فضّ، ولمس من مَسَّ »[13]، وزيدان هنا يرى أن أصل الكلمة متكونة من ثنائية حرفية تؤدي دلالة، وليس من ثلاثية كما هو معلوم من الاشتقاق العربي، وما نستنتجه ممّا ذكره أن كل كلمة تتكون من حرفين أصليين، تؤدي المعنى الأصلي، وما زاد عليهما فهو تفريع للمعنى الأصلي، وتنويع له.

ويبيّن "عباس محمود العقاد" إيمانه الشديد بالصلة الطبيعية للحروف، بعد أن جمع الرسائل التي بعث بها إليه الشاعر "رشيد سليم الخوري"، وملاحظات المحامي "نجيب برادة"، وكان حديثهما يدور حول حرف الحاء الذي قيل فيه: « الحاء التي تكاد تحتكر أشرف المعاني وأقواها: حب، حق، حرية، حياة، حسن، حركة، حكمة، حلم، حزم (...)، وإنّ الحاء أظهر الحروف أثرا في الإيحاء بمعاني السّعة؛ حسية كانت أو فكريّة، ويعمّم الحكم فيسوى بين موقع الحاء في أول الكلمة وموقعها في وسطها أوآخرها »[14]، ويرى "نجيب برادة" على حد رأي العقاد، أن معاني الحاء تتنوع حسب موقع هذا الحرف في الكلمة، فهو لم يقنع لها بمعنى واحد، أو بدلالة صوتية ذاتية واحدة، بل أحيانا تؤدي نقيض هذه الدلالة، يقول عن الحاء: « فالحكاية الصوتية واضحة في الدّلالة على السّعة حين يلفظ الفم بالكلمات: الارتياح، والسماح، والفلاح، والنجاح، والفصاحة، والسجاحة، والفرح، والمرح، والصفح، والفتح والتسبيح والترويح وما جرى مجراها في دلالة نطقه على الراحة (...) ولكن يجوز أن يكون البدء بهما مقصودًا به عند وضع الكلمات الأولى أن تتبعه الحركة التي تناقض معنى السّعة، لتدل على الحجر والتقيّد (...)، وكذلك الباء السّاكنة بعد الحاء في اسم (الحبس)، فإنّها تنفي السّعة بعد الإشارة إليها في أوّل الكلمة »[15].

ووصل العقاد إلى مجموعة من النتائج تحكم قاعدة الحكاية الصوتية ودلالاتها، وإيحائها بمعان، ومفادها:

- إن هناك ارتباطا بين بعض الحروف ودلالة الكلمات.
- إن الحروف لا تتساوى في هذه الدّلالة، ولكنها تختلف باختلاف قوّتها وبروزها في الحكاية الصّوتية.

نسخة غير قابلة للطباعة

– إنّ العبرة بموقع الحرف من الكلمة لا بمجرد دخوله في تركيبها.

– إن الاستثناء في الدّلالة قد يأتي من اختلاف الاعتبار والتقدير، ولا يلزم أن يكون شذوذا في طبيعة الدّلالة الحرفيّة[16].

وقد عرض "محمد الأنطاكي" في الباب الخامس (المفردات) من كتابه "دراسات في فقه اللغة" للدلالة الصوتية عند الغرب والعرب، وذكر: « أن أكثر الفلاسفة القدماء والمحدثين، ومعهم علماء اللغة أيضا، يذهبون إلى عكس ما ذهب إليه هرقليطس تمامًا، إذ يرى هؤلاء أن العلاقة بين اللّفظ ومدلوله اعتباطيّة اصطلاحيّة »[17]، كما لخّص الأنطاكي الآراء التي خاضت البحث في هذه الإشكالية، وجعلها أقوالا مختصرة لأمثال الهرقليطين، والصيمري وغيره، وأكثر علماء العربية، وفيرث موضحا العلاقة الاعتباطية بين اللفظ ومقصوده.

ولكنه يعود في موضع آخر ليعترف بوجود عدد كبير من الشواهد، لا يمكن تجاهلها، وهي تشير بما لا يدع مجالا للشك إلى وجود مناسبة طبيعية بين اللفظ والمعنى[18].

وقد ذهب الفريق السابق إلى إثبات فكرة العلاقة الطبيعية بين الصوت ومدلوله، وكل حذا حذوه في إثباتها، ونجد الفريق الثاني ينكر هذه العلاقة، وفي مقدمتهم "عبده الراجحي" الذي ينكر فكرة العلاقة بين الصّوت والدّلالة فبعد مناقشته آراء اللغويين وخاصة العرب منذ الخليل وسيبويه، وابن جني، وصولا إلى رأي صبحي الصّالح، نجده يقول: « غير أن اقتناع ابن جني بهذا الرأي، وإعجاب صبحي الصّالح به لا يمنع من التأكيد على أن أهل اللغة بوجه عامّ يُطبقون على رفضه، ويرون أنّه ليس هناك مناسبة بين اللفظ ومدلوله، وليست هناك علاقة بين الرّمز والشّيء الذي يرمز إليه»[19].

ويسير "مصطفى مندور" مسار "عبده الراجحي" في إنكاره لفكرة المناسبة الطبيعية بين الصوت ومدلوله، فهو يشير إلى أنّ مجموعات من الألفاظ يمكن أن تخضع لمثل المواضعة التي تربط الدالات بالدلالات بحكم كم أسطوري، أو سحري –على حد تعبيره– أحاط بتلك المجموعات[20]، ثم يقول: « وليس من المفروض أن تكون مجموعات أخرى قد نأت عن مثل ذلك الأفق، أو أن تكون أصولها البعيدة، قد ضاعت في طيّات التاريخ الطويل والمبهم، ومثل هذا سيفضي بنا أن نفي الصّلة الدلاليّة بين مكوّنات اللفظ وصورته النّهائيّة، أو إلى نفي كون الأصوات رموزا تحمل معاني بفعل ذات المرموز »[21]، وتفسير مندور لقضية المواضعة لم يكن علميا، بينما بناه على مبدأ الأسطورة والسحر.

ويتابع "محمود فهمي حجازي" إنكاره هذه العلاقة، ويؤكد على ذلك في كتابه "مدخل إلى علم اللغة" قائلا: « إن الرموز اللغويّة لا تحمل قيمة ذاتية طبيعية تربطها بمدلولها في الواقع الخارجي فليست هناك أيّة علاقة بين كلمة (حصان) ومكوّنات جسم الحصان، والعلاقة كامنة فقط عند الجماعة الإنسانية التي اصطلحت على استخدام هذه الكلمة اسمًا لذلك الحيوان، ومعنى هذا أن قيمة هذه الرّموز اللّغويّة تقوم على العرف، أي على ذلك الاتفاق الكائن بين الأطراف التي تستخدمها في التعامل»[22]، وهكذا ينفي حجازي المناسبة الطبيعية نفيا قاطعا، ويؤكد على اصطلاح وتواضع مستخدمي اللغة على هذه الرموز، فهي توفيقية، اصطلاحية.

أمّا "إبراهيم أنيس" فإنّ مواقفه من هذه الفكرة متباينة، ففي مناقشته لآراء الفلاسفة، وعلماء اللغة فيما يخص القضية أنكر إنكارا تاما الصلة الطبيعية الموجودة بين الأصوات ومدلولاتها، ثم عاد في موضع آخر ليثبتها، وبعدها أراد أن يتخذ طريقا معتدلا بين مؤيدي فكرة العلاقة بين الأصوات والدلالات ومعارضيها، قائلا: « ونحن حين نتخذ طريقا معتدلا بين هؤلاء وهؤلاء، ندرك كل الإدراك أن في اللغة معان تتطلب أصواتًا خاصة، وأن هناك من المدلولات ما تسارع اللغة للتعبير عنه بألفاظ معينة، وربما كان من العسير حصر تلك المجالات اللغوية، التي نلحظ فيها وثوق الصلة بين الأصوات والمدلولات»[23]، ومن النواحي التي ذكرها أنيس تشهد تلك الصلة بين الصوت والدلالة:

نسخة غير قابلة للطباعة

- حين تكون أصوات الكلمة نتيجة تقليد مباشر لأصوات صادرة عن الإنسان أو الحيوان أو الأشياء.
- نشوء الكلمة للتعبير عن مصدر الصّوت الطّبيعي في الوقت الذي تكون فيه مشتقة من هذا الصوت، مثل تسمية بعض الأمم الأوروبية لطائر معين يظهر في الربيع (كوكو)، لأنه يطلق هذا الصوت عند صياحه، وصارت تطلق على الطائر نفسه لا عن صوته.
- حركات الإنسان وما ينشأ عنها من أصوات، قد توحي بنوع من الكلمات وثيقة الاتّصال بين اللفظ ومدلوله.
- كلمات يستمسك بها أصحاب علم النّفس، ويرون فيها الصّلة بين الأصوات والمدلولات واضحة جليّة، تلك هي التي تعبّر عن الحالة النّفسية كالكره والنّفور والسّخرية.
- طول الكلمة أو قصرها في الأصوات قد يُوحي في اللغة بمعنى خاصّ، يؤكّد هذا القاعدة المشهورة "زيادة المبنى يتبعها زيادة المعنى".
- الحركات قد ترمز في بعض اللغات لمعان خاصة، ففي العربية مثلا: الكسرة رمز المؤنث، والتصغير يكون بالياء التي هي أخت الكسرة[24]، ويتضح من النقاط السابقة التي ذكرها "إبراهيم أنيس" أنّنا لو أحصينا الكلمات التي تدخل في نطاقها، فإنّ ثروة لغوية هائلة ستنطبق عليها فكرة العلاقة بين الأصوات ومدلولاتها.

فهو لم يفصل القول في الصلة بين اللفظ والدلالة، وذلك ما يذكره حين ختم الفصل الثالث (الصلة بين اللّفظ ودلالته) قائلا: « أمّا كيف ربط الإنسان الأول بين الألفاظ ودلالاتها، ولماذا اختص العربي (الشجرة) بهذا اللفظ و(البحر) بلفظ آخر، واختصتها الشعوب الأخرى بألفاظ أخرى، ومتى بدأ أو تمّ للإنسان هذا الربط، فكل هذه أسئلة حيّرت عقول المفكرين منذ قرون سحيقة، ولا تزال تحيرها حتى الآن »[25].

وفي الأخير نجد "تمام حسان" يرفض تلك الصلة التي وضعها علماء اللغة، التي تحدد المناسبة الطبيعية بين الأصوات ومدلولاتها قائلا: « العلاقة بين الكلمات وبين معانيها محددة بالاستعمال ومدوّنة في المعجم »[26]، فدلالة الألفاظ كلها اصطلاحية لديه.

وتعقيبا على ما أوردته من آراء للمتقدمين والمحدثين فيما يتعلق بهذا المبحث والخاص بفكرة العلاقة بين الصوت والدلالة، أقول:إن الحقيقة –في نظري– أن المسألة ليست مسألة نفي أو إثبات بقدر ما هي مسألة استقراء، ومعرفة مدى تقدم العلماء في بحث هذه القضية، فيما استشهد به علماء اللغة العربية عن غيرها من اللغات، وخاصة أنها أكثر اللغات احتواء لمظاهر الدلالة الصوتية، لما تكتسبه هذه اللغة من خصائص عديدة مرتبطة بإعجاز القرآن الكريم.

وما دامت اللغة ظاهرة صوتية اجتماعية، أساسها الأصوات التي تعد وحدات متميزة تنتج عنها العديد من الكلمات المختلفة المعاني، وتاليا الجمل المختلفة الدلالات، فإن لهذا الصوت أو ما نسميه الفونيم قيمة دلالية، فالفونيمات تؤدي دورا مهما في تحديد معاني الكلمات، وإبراز دلالة السياق، ومسألة القيمة الدلالية للصوت مسألة قديمة، فقد فصل القول فيها كل من علماء العرب والغرب، وكان للعرب باع طويل فيها، ونظرات ثاقبة؛ لأن المسألة فعلا طرحت منذ أن بدأ التفكير اللغوي.

نسخة غير قابلة للطباعة

الهوامش

[1] أحمد فارس الشدياق، الساق على الساق فيما هو الفارياق، موفم للنشر، الجزائر، د.ط، سنة 1993م، ج01، ص 03.

[2] المرجع نفسه، ج01، ص 04.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ج01، ص06.

[4] المرجع نفسه، ج01، ص 12.

[5] ابن جني، الخصائص، ج03، (تح محمد علي النجار)، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، د.ط، سنة 1957م. ص 268.

[6] ينظر: محمّد علي الزّركان،الجوانب اللغوية عند أحمد فارس،دار الفكر،دمشق،ط1،سنة 1988م،ص107.

[7] صبحي الصّالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 16،سنة2004م، ص141.

[8] المرجع نفسه، ص 142.

[9] ينظر: خالد قاسم بن دومي، دلالات الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، سنة 2006م، ص 62.

[10] محمّد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، بيروت، ط5، سنة 1972م، ص 261.

[11] المرجع نفسه، ص 176.

[12] جرجي زيدان، الألفاظ العربيّة والفلسفة اللّغويّة، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت، د.ط،سنة1886م، ص47.

[13] المرجع نفسه، ص48، 49.

[14] عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، مصر، ط6، سنة 1988م، ص43،44.

[15] المرجع نفسه، ص 45،46.

[16] ينظر: عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، ص 48،49.

[17] محمد الأنطاكي، دراسات في فقه اللغة، دار الشرق العربي، بيروت، ط4، د.تا، ص 291.

[18] المرجع نفسه، ص 296.

[19] عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ط، سنة 1988م، ص 68.

[20] ينظر: مصطفى مندور، اللغة بين العقل والمغامرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، د.ط، سنة 1974م، ص 135.

[21] المرجع نفسه، ص 135.

[22] محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، سنة 1997م، ص 11.

[23] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 123.

[24] ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 124، 125، 126.

[25] إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط8،سنة 2003، ص 74.

[26] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط04، سنة 2000م، ص 124.

نسخة غير قابلة للطباعة